

للعام الثاني عشر على التوالي «الوطني»: الكويت تتجه نحو تحقيق 4,5 مليارات دينار فائضاً في السنة المالية 2011/2010

السبب في ذلك ارتفاع أسعار النفط، وبنسبة متوسطة قدرها 41٪. من جهة أخرى، ارتفعت الإيرادات الكلية بنسبة 17٪، ما يعكس الارتفاع في أسعار النفط. ومع بلوغ معدل سعر برميل النفط 80 دولاراً، تكون أسعار النفط قد ارتفعت بنسبة 18٪ عن السنة الماضية وقد كان ارتفاع الإيرادات النفطية وراء 87٪ من الارتفاع الكلي في الإيرادات، فيما ارتفعت الإيرادات غير النفطية أيضاً بنسبة كبيرة بلغت 40٪. ويعزى ذلك بشكل جزئي لارتفاع نسبته 15٪ في الإيرادات الجمركية، ما يعكس تحسناً في النشاط التجاري.

ولكن صلب الزيادة جاء من دفعات كبيرة من لجنة الأمم المتحدة للتعويضات عن الخسائر التي تكبدتها الكويت جراء الغزو العراقي في العام 1990. ويوجه عام، خلص «الوطني» إلى أنه بعد مرور 11 شهراً من السنة المالية 2011/2010، تظهر الميزانية فائضاً قدره 7,7 مليارات دينار، ولكن بعد صدور الحسابات النهائية واحتساب كامل الإنفاق، يتوقع أن يبلغ الفائض الثاني عشر على التوالي في الكويت 4,5 مليارات دينار.

الإيرادات والمصروفات، أحد عشر شهراً من السنة المالية 2011/2010				
11 شهراً: كنسبة من الميزانية				
القيمة الفعلية	التغير السنوي	السنة المالية	مقابل متوسط	شهر: كنسبة من الميزانية
(مليون دينار)	%	2011/2010	%	%
مجموع الإيرادات	18,668	2,650	192,1	200,2
الإيرادات النفطية	17,479	2,309	202,9	214,9
الإيرادات غير النفطية	1,189	341	107,8	99,5
مجموع المصروفات	10,973	3,288	67,9	62,4
الأجور والرواتب	2,060	16	57,6	59,5
المستلزمات السلعية والخدمات	1,632	104	55,6	61,5
الآليات والمعدات	77	73	34,2	26,4
المشاريع الإنشائية والصيانة والاستثمارات العامة	1,173	348	55,9	41,2
مصروفات وتحويلات مختلفة	6,030	2,894	82,4	70,3
الفائض (قبل استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة)	7,695	-	-	-
المصروفات المحفزة للطلب	7,245	1,518	67,6	56,6

التاريخي البالغ 57٪. وذكر «الوطني» أن الارتفاع في المصروفات هذه السنة لم يكن فقط بسبب ميزانية أكبر، ولكن أيضاً بسبب التزام الحكومة الراسخ بالسير وفق خطة الإنفاق التي وضعتها، فبعد مرور 11 شهراً من السنة، بلغت نسبة الإنفاق 68٪ من الميزانية، مشكلاً تحسناً ملحوظاً عن المعدل التاريخي، مشيراً إلى أن الأهم من ذلك هو أن الإنفاق الراسمالي يقود هذا الإنفاق، حيث أن 56٪ من الميزانية

كان الإنفاق المحفز للطلب قد ارتفع بنسبة جيدة قدرها 9٪ عن السنة السابقة، حيث تحقق النمو بشكل أساسي بسبب ارتفاع الإنفاق الراسمالي، وذلك، كما هو واضح، كجزء من التزام الحكومة بالخطة التنموية. وفي بيانات هذا الشهر بلغت نسبة الإنفاق 27٪ بسبب المنحة الأميرية البالغة 1,1 مليار دينار، وحتى هذا الوقت من السنة، يبلغ الإنفاق المحفز للطلب 68٪ من الميزانية، أي أعلى بكثير من المعدل

القادمة من خطة التنمية سينصب على أعمال البنية التحتية، مضيفاً أنه يجب على الكويت أن تتجاوز تراكمات الـ 40 عاماً الماضية من البيروقراطية، حتى يتحقق حلم التحول إلى مركز مالي عالمي، وقد أكد في هذا الصدد أن الحكومة تبذل جهوداً كبيرة بالتعاون مع مجلس الأمة للعمل على خفض المدة الزمنية لإصدار التراخيص التي تتعلق بإجراءات مختلف الأنشطة التجارية والصناعية. من جهة أخرى، تطرق التقرير إلى تصريحات محافظ البنك المركزي الذي قال إن تباطؤ النمو الاقتصادي في الكويت نتج عن تراجع معدلات الثقة في السوق المصرفي أثناء الأزمات المالية، وكذلك إلى تراجع الطلب على الائتمان، موضحاً أن البنوك انتجعت سياسة متحفظة في منح الائتمان والقروض حتى إلى أفضل العملاء، وهو الأمر الذي أدى إلى وجود فائض سيولة لدى القطاع المصرفي.

قال بنك الكويت الوطني في موجزه حول الميزانية العامة للدولة أنه بعد مرور 11 شهراً من السنة المالية 2011/2010، يبدو أن الإنفاق يسير أكثر وفقاً للميزانية مقارنة بالسنوات السابقة، مشيراً إلى أنه رغم زيادة الإنفاق، فإن ارتفاع أسعار النفط تدفع الكويت باتجاه فائض سنوي هائل آخر، وهو الفائض الثاني عشر على التوالي.

ولاحظ «الوطني» أن الإنفاق الكلي ارتفع بنسبة 43٪ مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، وعزى ذلك إلى عوامل استثنائية وفعلية معاً، فقد تم إجراء تحويلين استثنائيين فيما بين دوائر حكومية هما: دفعة لمرة واحدة لصندوق التأمينات الاجتماعية وتأثير ارتفاع أسعار النفط على مختلف أنواع الدعم على الوقود، وباستثناء هذين التحويلين الحكوميين وغيرهما من البنود التي تعتبر غير مؤثرة على النمو الاقتصادي، فإن الإنفاق المحفز للطلب ارتفع بنسبة ملحوظة قدرها 27٪ عن هذه الفترة.

ولفت «الوطني» إلى أنه حتى صدور الأرقام الشهرية السابقة،



أعلنت شركة طيران الجزيرة عن إصدار تقريرها أمس عن أدائها التشغيلي لشهر فبراير 2011، مبيحة من خلاله أنها استمرت في الاستحواذ على حصص تشغيلية قيادية مقابل زميلاتها الناقلات الكويتية الأخرى، مشيرة إلى أنها استطاعت أن تزيد الفجوة بفصل خطة «العودة» إلى الربحية» التي أطلقتها في مايو 2010 والتي أيضاً جاءت بعوائدها على الجانب التجاري حيث حققت طيران الجزيرة في الربع الثالث أرباحاً بلغت 4,4 ملايين دينار مما جعل أداء الربع الثالث أفضل أداء ربعي للشركة منذ التأسيس، كما واصلت الشركة في الربع الأخير في تحقيق الأرباح والتي بلغت 2 مليون دينار، وبفضل هذا الخطة التي تم تطبيقها في الشهور الستة الأخيرة من 2010 سجلت الشركة أفضل أداء لفترة «نصف ثان» منذ 2008.

وذكر التقرير أن الشركة استحوذت على حصة قيادية من بين الناقلات الكويتية إلى وجهات المشرق حيث بلغت 89,661 مسافراً عبر شبكة خطوطها، منهم 28,141 ألف مسافر نقلتهم بين الكويت ومدن المشرق، و20,001 ألف مسافر بين الكويت ووجهاتها في مصر، و38,843 ألف مسافر بين الكويت ودول الخليج. وأكدت طيران الجزيرة في

بيان صحفي أنها لم تتوقف منذ يوليو 2009 في الاستحواذ على حصص تشغيلية قيادية مقابل زميلاتها الناقلات الكويتية الأخرى، مشيرة إلى أنها استطاعت أن تزيد الفجوة بفصل خطة «العودة» إلى الربحية» التي أطلقتها في مايو 2010 والتي أيضاً جاءت بعوائدها على الجانب التجاري حيث حققت طيران الجزيرة في الربع الثالث أرباحاً بلغت 4,4 ملايين دينار مما جعل أداء الربع الثالث أفضل أداء ربعي للشركة منذ التأسيس، كما واصلت الشركة في الربع الأخير في تحقيق الأرباح والتي بلغت 2 مليون دينار، وبفضل هذا الخطة التي تم تطبيقها في الشهور الستة الأخيرة من 2010 سجلت الشركة أفضل أداء لفترة «نصف ثان» منذ 2008.

وذكر التقرير أن الشركة استحوذت على حصة قيادية من بين الناقلات الكويتية إلى وجهات المشرق حيث بلغت



إحدى طائرات «طيران الجزيرة»

«بيان»: تباين أداء مؤشري البورصة بنهاية تداولات الأسبوع الماضي

«الجمان»: تراجع مؤشر الثقة في السوق للأسبوع التاسع على التوالي

قال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية أن مؤشره للثقة أقل عند مستوى 69,84 نقطة في 2011/3/31، وهو الأسبوع الأخير من شهر مارس، والأسبوع الأخير أيضاً من الربع الأول 2011، حيث جاء أداء المؤشر سلبياً بمعدل 0,36٪، بما يتوافق مع الاتجاه السلبي للمؤشر الوزني للسوق خلال نفس الأسبوع، والذي كان بمعدل 0,41٪، بينما خالف المؤشر السعري ذلك الاتجاه بارتفاعه بمعدل 0,17٪ تحت تأثير الإقفالات المصطنعة أو التجميلية التي تحدث روتينياً في نهاية كل ربع عام. وأشار «الجمان» إلى أنه بناء على هذه المعطيات، فإن استمرار الأداء السلبي لمؤشره للثقة للأسبوع التاسع على التوالي يعطي مؤشرات غير مريحة للآداء المستقبلي للسوق، ولو في الأجل القصير.

مما يرجح انخفاض أسعار الأسهم بشكل عام الأسبوع الجاري، خاصة في ظل حالة الترقب والحذر السائدة على خلفية المعطيات السياسية المحلية.

انتهاء المهلة القانونية للإعلان عن الأرباح السنوية، إذ بلغ عدد الشركات التي لم تعلن عن نتائجها المالية حتى منتصف يوم الخميس الماضي 70 شركة، ليرتفع هذا العدد بانتهاء اليوم إلى 49 شركة، وهو الأمر الذي أثار مخاوف لسدى المتداولين لاحتمال تعرض بعض هذه الشركات للإيقاف عن التداول. وعلى صعيد الأخبار المتعلقة بخطة التنمية، قال رئيس اللجنة التأسيسية في شركة مستشفيات الضمان الصحي، والتي تعتبر باكورة شركات الخطة، أن مزاد بيع حصة المستثمر الاستراتيجي البالغة 26٪ من أسهم الشركة سيبدأ بسعر ابتدائي 94 مليون دينار بتاريخ 23 مايو المقبل، موضحاً أنه لا يجوز للمستثمر الاستراتيجي أن يبيع حصته قبل 9 سنوات.

وعلى صعيد الأخبار المتعلقة بخطة التنمية، قال رئيس اللجنة التأسيسية في شركة مستشفيات الضمان الصحي، والتي تعتبر باكورة شركات الخطة، أن مزاد بيع حصة المستثمر الاستراتيجي البالغة 26٪ من أسهم الشركة سيبدأ بسعر ابتدائي 94 مليون دينار بتاريخ 23 مايو المقبل، موضحاً أنه لا يجوز للمستثمر الاستراتيجي أن يبيع حصته قبل 9 سنوات.

وعلى صعيد متصل، قال نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية أن التركيز في المرحلة

ذكر التقرير الأسبوعي لشركة بيان للاستثمار أن أداء مؤشري سوق الكويت للأوراق المالية تباين بنهاية الأسبوع الماضي، بالتوازي مع نهاية الربع الأول من العام 2011، والذي تكبد فيه السوق خسائر جسيمة، كانت الأعلى بين أسواق الأسهم الخليجية، وذلك في ضوء استمرار تجاهل الحكومي لعلاج آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الكويتي بشكل عام، وسوق الكويت للأوراق المالية بشكل خاص، لاسيما في ظل تأخر تنفيذ خطة التنمية عن المعدل المأمول حتى الآن.

ولفت التقرير إلى تأثير السوق خلال الأسبوع الماضي بتصاعد حدة التنازع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على إثر طلب بعض النواب استجوابات متعددة لعدد من وزراء الحكومة، والسذي بلغ ذروته باستقالته في نهاية الأسبوع الماضي. وقد أسهمت تلك العوامل في سيادة حالة مملوسة من التحفظ، دعمها

تقرير الشال

في الإدارة والضوابط وكاستثمار خالص وليس دعماً هل تسير المحفظة العقارية على خطى المحفظة الوطنية؟

وجاءت المحفظة العقارية بعد سنتين ونصف السنة على أزمة العالم المالية، وبعد ثلاثة شهور على الزلزال الحميد الذي أصاب الوطن العربي ويفترض أن تتبع هذه المحفظة خطى المحفظة الوطنية - محفظة الأسهم - من ناحيتي الإدارة والضوابط، ومع التأكيد على ضرورة ألا يستخدم المال العام إلا بعد ضمان تحقيق عائد تجاري منافس عليه، أي أن يكون استثماراً خالصاً وليس دعماً، نتعقد بضرورة بعض التفكير السياسي واستمر السلوك نفسه بعد أزمة المناخ في أغسطس 1982 ولم تكن تجربة موفقة فقد كانت تجربة شراء أصول عشوائية أيضاً بأسعار دعم وتعويض لمستثمرين ومدينين لا يستحقون وطالها فساد مالي وسياسي واستمرت حتى صدور قانون المديونيات الصعبة غير الموفقة بدءاً من عام 1993، بعدما حدثت ثلاث أزمات مالية متوسطة وكبرى في الأعوام 1997 و2006 و2008 وكانت الإدارة العامة موفقة في عدم التدخل في الأولى والثانية وتم التعافي من تبعاتها بسرعة خلافاً لتجربة أزمة المناخ وما قبلها، ثم الأزمة الثالثة في عام 2008 وحدث فيها تدخل مباشر وغير مباشر ولكنه كان تدخلًا حذراً.

خلال أزمة عام 2008 ضمنت الدولة ودائع البنوك وفرت سيولة كافية لها، وأصدرت قانون الاستقرار المالي 2009، وكلها إجراءات غير مباشرة وقائية ومستحقة تحوطاً من احتمال انزلاق الاقتصاد العالمي إلى أسوأ سيناريو، أي كساد عميق وطويل الأمد، وهو ما لم يحدث لذلك لم تتم الإفادة من الاثنين وحدث تدخل مباشر لدعم القاعدة الرأسمالية لبنك الخليج، بعد أزمة المشتقات وفي توقيت غير مناسب من ناحية انعكاسات أزمة البنك على باقي القطاع المصرفي وكان تدخلًا موفقاً، ثم انشأت الحكومة ما سمي بالمحفظة الوطنية لتوفير سيولة إضافية للبورصة، واستندت ادارتها إلى مجموعة من الشركات المحترفة وهو أمر جيد، ولكن ظل هدفها غير المركب بالتركيز على العائد التجاري - على أهميته - عاجزاً عن تحقيق كل ما يفترض أن تحققه الاموال العامة في مثل هذه الظروف.

استعرض تقرير «الشال» الاقتصادي الاسبوعي التجارب الكويتية في التدخل الحكومي المباشر لدعم جميع القطاعات الاقتصادية بدءاً من أزمة المناخ عام 1978 وحتى صدور قرار بتأسيس محفظة عقارية، وأشار التقرير إلى أولى التدخلات الحكومية عندما اشترت الحكومة أسهما على نحو عشوائي بقيمة بلغت 150 مليون دينار لتزوير مقترحها بتفنيح الدستور، وكان تدخلًا فاسداً مالياً وسياسياً واستمر السلوك نفسه بعد أزمة المناخ في أغسطس 1982 ولم تكن تجربة موفقة فقد كانت تجربة شراء أصول عشوائية أيضاً بأسعار دعم وتعويض لمستثمرين ومدينين لا يستحقون وطالها فساد مالي وسياسي واستمرت حتى صدور قانون المديونيات الصعبة غير الموفقة بدءاً من عام 1993، بعدما حدثت ثلاث أزمات مالية متوسطة وكبرى في الأعوام 1997 و2006 و2008 وكانت الإدارة العامة موفقة في عدم التدخل في الأولى والثانية وتم التعافي من تبعاتها بسرعة خلافاً لتجربة أزمة المناخ وما قبلها، ثم الأزمة الثالثة في عام 2008 وحدث فيها تدخل مباشر وغير مباشر ولكنه كان تدخلًا حذراً.

خلال أزمة عام 2008 ضمنت الدولة ودائع البنوك وفرت سيولة كافية لها، وأصدرت قانون الاستقرار المالي 2009، وكلها إجراءات غير مباشرة وقائية ومستحقة تحوطاً من احتمال انزلاق الاقتصاد العالمي إلى أسوأ سيناريو، أي كساد عميق وطويل الأمد، وهو ما لم يحدث لذلك لم تتم الإفادة من الاثنين وحدث تدخل مباشر لدعم القاعدة الرأسمالية لبنك الخليج، بعد أزمة المشتقات وفي توقيت غير مناسب من ناحية انعكاسات أزمة البنك على باقي القطاع المصرفي وكان تدخلًا موفقاً، ثم انشأت الحكومة ما سمي بالمحفظة الوطنية لتوفير سيولة إضافية للبورصة، واستندت ادارتها إلى مجموعة من الشركات المحترفة وهو أمر جيد، ولكن ظل هدفها غير المركب بالتركيز على العائد التجاري - على أهميته - عاجزاً عن تحقيق كل ما يفترض أن تحققه الاموال العامة في مثل هذه الظروف.

تراجع المخصصات وراء ارتفاع أرباح «الدولي» بنسبة 303,4٪ في 2010

الارتفاع والهبوط في بنود الأصول، الأمر الذي أدى إلى زيادة لا تتكرر، حيث ارتفع بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 17,8 أي ما يعادل 47,6 مليون دينار وصولاً إلى 314,8 مليون دينار، مقارنة بنحو 267,2 مليون دينار في عام 2009. وقد سجلت مؤشرات الربحية لـ «الدولي» نمواً واضحاً حيث بلغ متوسط العائد على معدل حقوق السامعين ROE نحو 9,1٪ في عام 2010، وسجل متوسط العائد على معدل الموجودات ROA نحو 1,5٪ في عام 2010، ومؤشر العائد على رأس المال ROC نحو 14,2٪ في عام 2010، وقد أعلنت إدارة «الدولي» عن نتائجها السنوية على التوالي، وبلغ سعر الإقفال نحو 340 فلساً في نهاية عام 2010، مقارنة بـ 182 فلساً في عام 2009، وبلغت ربحية السهم EPS في عام 2010، نحو 17,94 فلساً، مقارنة بخسائر قاربت 8,82 فلوس للسهم الواحد في عام 2009، أي أن البنك انتقل إلى الربحية بعد عام من التراجع، وهو إنجاز، وإن استمر البنك في تحقيق أداء مماثل فسوف يضيف قوة إلى تعافي القطاع المصرفي المحلي، الذي يبدو أنه تجاوز كل تبعات الأزمة.

اي ما يعادل 8,5 ملايين دينار ليرتفع من نحو 51 مليون دينار، في عام 2009، إلى نحو 42,6 مليون دينار في عام 2010، بينما ارتفع بنحو صافي إيرادات الاعتاب والعمولات وصافي الربح الناتج من العمالات الأجنبية بنحو 546 ألف دينار و232 ألف دينار على التوالي. من جانب آخر، حافظ البنك على ثبات حجم موجوداته، إذ ارتفع مجموع موجودات «الدولي» بنحو 1,5 مليون دينار تقريباً، أي بما نسبته 0,1٪، ليبلغ نحو 1141,9 مليون دينار مقابل نحو 1140,3 مليون دينار في عام 2009، ويعزى ثبات حجم موجودات البنك إلى التماثل في

الرجوع التقرير ارتفاع ارباح بنك الكويت الدولي عن السنة المالية 2010 البالغة 16,7 مليون دينار مقابل خسائر بلغت نحو 8,3 ملايين دينار بنسبة ارتفاع بلغت 303,4٪، يهاشم صافي ربح نحو 36٪ إلى تراجع مخصص القيمة بما نسبته 94,4٪. إذ تراجع من نحو 27,4 مليون دينار في 2009 إلى نحو 1,4 مليون دينار في 2010، وتراجع مجموع الإيرادات بنحو 9,6 مليون دينار حين بلغ نحو 46,6 مليون دينار مقارنة بـ 56,1 مليون دينار في عام 2009، ومبرر هذا الهبوط هو تراجع المحفوظ في بند إيرادات مرابحات وإيرادات تمويلات إسلامية بنحو 16,6٪.

منحة الألف دينار عدلت مصروفات الموازنة إلى 17,4 مليار دينار

الإيرادات النفطية وذلك بفضل استمرار الارتفاع في أسعار النفط، فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي للسنة المالية 2010 - 2011 نحو 81,9 دولاراً للبرميل، وهو أعلى بنحو 38,9 دولاراً للبرميل أي بما نسبته 90,5٪ عن السعر الافتراضي في الموازنة وأعلى أيضاً بنحو 13,2 دولاراً للبرميل، أي بما نسبته 19,2٪ عن معدل السنة المالية الماضية 2009 - 2010 والبالغ 68,7 دولاراً للبرميل. وطبقاً للأرقام المنشورة في تقرير الطبيعة الشهرية لحسابات الإدارة المالية للدولة - فبراير 2011 - الصادر عن وزارة المالية، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى نهاية شهر فبراير الماضي نحو 17,4792 مليار دينار، وعليه فقد تبلغ جملة الإيرادات النفطية لجملة السنة المالية نحو 19,5 مليار دينار، وقد تبلغ الإيرادات غير النفطية المحصلة نحو 1,3 مليار دينار لتبلغ جملة الإيرادات في الموازنة ما قيمته 20,8 مليار دينار مقابل جملة المصروفات الفعلية التي قد تبلغ نحو 16,6 مليار دينار - إذا افترضنا توفيراً بحدود 5 أسوة بالسنة المالية الماضية ودون خصم ما يحول للتأمينات الاجتماعية - وهو مجرد تقدير، ستحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2011 - 2010 فائضاً بحدود 4,2 مليارات دينار وهي السنة المالية الثانية عشرة على التوالي التي تحقق فائضاً.

ذكر التقرير أن يوم الخميس الماضي انتهت السنة المالية 2010 - 2011، وللتذكير فقد قدرت اعتمادات المصروفات في الموازنة بنحو 16,310 مليار دينار وتم تدفيعها، للاعلى، لتبلغ نحو 17,4563 مليار دينار لتغطي منحة الألف دينار لكل مواطن، وبلغت تقديرات جملة الإيرادات في الموازنة نحو 9,7193 مليارات دينار قدرت الإيرادات النفطية منها بنحو 8,6166 مليارات دينار، أي بما نسبته 88,7٪ من جملة الإيرادات، وتم تقدير الإيرادات النفطية طبقاً للأسس التالية: حصة إنتاج نفط خام تعادل 2,2 مليون برميل يومياً وسعر تقديري لبرميل النفط الكويتي يبلغ

43 دولاراً للبرميل، وذلك عملاً بمبدأ الدورة والحذر، وبعد خصم تكاليف الإنتاج والتسويق واعتماد سعر الصرف المستخدم المقارب 292 فلساً للدولار، وقدرت الإيرادات غير النفطية بنحو 1,0275 مليار دينار، وعليه بلغ العجز الافتراضي المتوقع في الموازنة نحو 7,737 مليارات دينار دون اقتطاع نسبة الـ 10٪ من جملة الإيرادات لمصلحة احتياطي الأجيال القادمة، لكن ما يهم هو النتائج الفعلية في الحساب الختامي، وتشير بيانات أولية إلى استمرار الارتفاع في جملة الإيرادات المحصلة، عن مثيلتها للسنة المالية الماضية، وقد جاء معظم هذا الارتفاع من زيادة